

سوريا تكسر أحد

تلك أيبب تربط «النووي» الإيراني بـ«الكيميائي» السوري



ليبرمان: على الأسد ومقربيه أن يدكوا أنهم سيصبحون هدفاً شرعياً إن جروا إسرائيل إلى الصراع (أ ف ب)

أقوى قوة عسكرية في العالم، بل لأن التحالف الدولي الذي يدعمه من روسيا والصين وإيران وحزب الله، استعرض قوته طوال الأزمة.

وأضاف إنّه في حال إحراز تسوية آخر الأمر، بحق للرئيس بشار الأسد أن يراها إنجازاً ليس فقط لأن الولايات المتحدة لم تهاجمه، ولم يظهر الذعر إزاء تهديدات

خمس نقاط سورية للسيرة في المبادرة

في المقابل، نقل مراسل صحيفة «يديعوت أحرונوت» في واشنطن، أورلي أزولاي، عما وصفه مصادر مقربة للنظام السوري، قولها في جلسة مغلقة، إنها حدّدت خمس نقاط تتصل بالمبادرة الروسية للحلّ الذي سينهي الأزمة بين واشنطن ودمشق، يتضمّن التزاماً أميركياً هو الأول من نوعه، بمنع أي هجوم إسرائيلي على الأراضي السورية، وبيان تخنازل سوريا عن ثلاثة مخازن من أسلحتها الكيميائية، على أن يتم وضع المواقع الأخرى تحت رقابة دولية يكون فيها المراقبون من روسيا والصين. وأضاف أزولاي إنّ المطلب الآخر يتمثّل باستبدال الصواريخ بغاز السارين، من أجل تعويض سوريا، بحيث يقوم الروس بتزويدها بصواريخ «أس 300»، التي

في اللحظة التي ستبدأ المحاطلة وستقلص الرقابة

تعتبر خطأ أحمر من ناحية إسرائيل باعتباره سلاحاً «كاسراً للتوازن»، وبيان تمتنع الولايات المتحدة عن إطلاق التصريحات والتهديدات تجاه سوريا، أضف إلى اعتبار الاتفاق ملغى في حال مهاجمة إسرائيل لسوريا.

بوتين والأسد يكسبان

في السياق، رأى المعلق العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هرثيل، أنه بالرغم من الشكوك الكبيرة التي تظهرها واشنطن تجاه المبادرة الروسية، يمكن القول إنّه «بدأت صياغة حل للأزمة».

بالرغم من الصمت الرسمي الإسرائيلي وعدم اتّضح كل العناصر المرتبطة بالاقترح الروسي، والتخوف من أن يكون السوريون يلعبون مع الروس لعبة احتواء الاندفاع الأميركية، لاحت مؤشرات على مسارعة إسرائيلية لتوظيف الحدث السوري في السياق الإيراني

علي حيدر

ونتيجة المخاوف الإسرائيلية من تفاصيل الصفقة التي قد تكون مقلقة ومخيبة، نقل موقع «واللا» العبري، عن مسؤول إسرائيلي رفيع قوله إنّه «ينبغي أن يدرس الاقتراح بعناية، وصولاً إلى أصغر التفاصيل فيه». وأضاف إنّ على المجتمع الدولي أن يوجه ثلاثة أسئلة حول الاقتراح الروسي، الأول، من هي الجهة التي ستشرف على نقل السلاح الكيميائي إلى سلطة الإشراف الدولي. والثاني، يرتبط بالجدول الزمني لتحقيق ذلك، وهل سيتم القيام بشيء ما في حال انتهاء المدة؟ والثالث يتركز حول ما إذا كانت عملية النقل والإشراف ستتم بشفاافية، أو أنّ العالم سيكتفي بكلمة ووعود من الرئيس بشار الأسد؟ ورفض المسؤول الإسرائيلي القول ما إذا كان الحل الدبلوماسي الذي اقترحه روسيا إيجابياً بالنسبة إلى إسرائيل أو لا.

من جهة أخرى، كان لرئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، موقفه المعلن من الاقتراح الروسي، إذ اعتبر، في خلال مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية، أنه «ليست واضحة تفاصيل المبادرة الروسية تجاه الأسلحة الكيميائية، وما إذا كان سيتم تسليمها ونقلها إلى المجتمع الدولي أو أنها ستبقى في سوريا تحت رقابة دولية». وأضاف إنّه «يجب على إسرائيل البقاء على الحياد وعدم التدخل في ما يدور في سوريا»، داعياً «الحكومة إلى عدم دعم أي موقف تجاه سوريا». مع ذلك، توجه ليبرمان إلى الرئيس الأسد بالقول إنّ عليه أن يدرك ومقربيه أنهم سيصبحون هدفاً شرعياً إن «جروا إسرائيل إلى الصراع».

في ظلّ المبادرة الروسية لاحتواء مسألة التهديد الأميركي بشنّ عدوان على سوريا، عملت تل أبيب على وضع الحدث السوري في السياق الإيراني، إذ نقلت صحيفة «معاريف» عن مسؤولين رفيعي المستوى، في تل أبيب، تقديرها بأن ما جرى يشكّل «رسالة للأسياد في إيران» كونه «يُثبت فقط ماذا يمكن أن يحصل في حال كان التلويح بالخيار العسكري يتمتع بالصدقية». وتؤكد الجهات نفسها أنّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يرى أنه كما تراجعت سوريا ووافقت على التنازل عن مخزون الأسلحة الكيميائية، في ظلّ تهديد عسكري أميركي يتمتع بصدقية، بهدف قطع الطريق على الهجوم الأميركي عليها، فإنّ تهديداً مماثلاً، يتمتع بالصدقية، يمكنه أن يدفع إيران إلى وقف برنامجها النووي والموافقة على مطالب الغرب. في موازاة ذلك، ذكرت صحيفة «معاريف»، نقلاً عن محافل رفيعة أيضاً، أنّ ما يهمّ رئيس الوزراء هو أن يرى هجوماً أميركياً في سوريا كي يُعيد الصدقية والردع الأميركيين إلى الشرق الأوسط، وبالتالي توجيه رسالة من خلال ذلك إلى إيران وإلى المنظمات المتطرفة كحزب الله. وتضيف الصحيفة إنّه في حال كانت الصفقة الروسية - السورية تتمتع بصدقية فعلية، فإنّها تخدم أيضاً رؤية نتنياهو حول كيفية الطريقة التي يمكن من خلالها إيقاف البرنامج النووي الإيراني. في السياق نفسه، رأى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أنه لا يمكن الوثوق بالسوريين، ولا بد من توفير ضمانات دولية لتنفيذ اقتراح كهذا.

CIA: إسرائيل طورت سلاحاً كيميائياً بعد 1973

محمد بدير

في سوريا سلاح كيميائي استعدى أزمة دولية لعلها الأكبر منذ أزمة الصواريخ الكوبية قبل نحو خمسة عقود. وفي إسرائيل، أيضاً، سلاح كيميائي ترجح الاستخبارات الأميركية وجوده منذ عقود ويؤثر البيت الأبيض إحاطته بالصمت كي لا يجرح نفسه والأخرين. فعلى هامش الإنشغال العالمي بالسلاح الكيميائي السوري والاحتمالات المفتوحة لمواجهة الأزمة التي ارتبطت به خلال الأسابيع الماضية، كشفت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، أمس، عن وثيقة أعدتها وكالة الاستخبارات المركزية مطلع الثمانينيات تتضمن تقديرات ترجح وجود مشروع إسرائيلي لتطوير وإنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية. وبحسب الوثيقة فإنّ إسرائيل قررت تطوير هذين النوعين من الأسلحة كإحدى الخلاصات والدروس التي توصلت إليها بعد حرب «يوم الغفران» عام 1973 وشعورها بالتهديد

تمتلك إسرائيل بضع مئات من الرؤوس النووية إضافة إلى قنابل هيدروجينية

التطوير والتخزين المشار إليها، كما يشيرون إلى وجود «منشأة أخرى لإنتاج السلاح الكيميائي داخل الصناعات الكيميائية الإسرائيلية»، في إشارة إلى معهد الأبحاث البيولوجية في منطقة «نستسيونا».

ويكتب خبراء «سي أي إي» في الوثيقة «فيما ليس بمقدورنا أن نؤكد إذا ما كان الإسرائيليون يمتلكون مواد كيميائية فتاكة، فإنّ هناك عدة أدلة تدفعنا إلى

الإعتقاد بأنها أتاحوا لأنفسهم القدرة على التزود على الأقل بغاز أعصاب من النوع الفتاك وغير الفتاك وغاز خردل وأنواع أخرى من الغاز لتفريق التظاهرات، إضافة إلى تقنيات إطلاقه». ورجحت «فورين بوليسي» أن يكون الغاز الفتاك من نوع سارين، الذي تدعي الاستخبارات الأميركية أنه استخدم في سوريا قبل أسابيع. ويضيف الخبراء: «إسرائيل وجدت نفسها محاطة حول حدودها بدول عربية بدأت تهتم بالسلاح الكيميائي، وطورت إدراكاً متزايداً لإمكان تعرضها لهجوم كيميائي. وهذه الحساسية تعززت في أعقاب ضبط كميات كبيرة من التجهيزات السوفياتية ذات الصلة بالسلاح الكيميائي في حرب «الأيام الستة» (1967) وحرب «يوم الغفران» (1973). ونتيجة لذلك، فإنّ إسرائيل أطلقت برنامجاً للحرب الكيميائية في إطار الاستعداد لاستخدامه في الدفاع والهجوم على حد سواء.

وأيضا رفضت السفارة الإسرائيلية في واشنطن التعليق على التقرير الذي نشرته «فورين بوليسي»، ذكرت الأخيرة أنّ البيت الأبيض يواصل منذ بلورة الإتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية عام 1992 اعتماد سياسة الصمت في كل ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية التي تمتلك إسرائيل على ما يبدو. وكانت تل أبيب وقعت عام 1993 على الإتفاقية التي تحظر نشر واستخدام وتخزين الأسلحة الكيميائية، إلا أنّها - مثل كل من سوريا وكوريا الشمالية - لم تصادق على توقيعها ما يعني أنّ الإتفاقية لا تلزمها حتى الآن.